

عند سماع لفظ الخبر لا يعود بحال يصدق بان غيره من افراد الخبر حقيقة
ومثل ذلك يجري في كثير من اللفاظ ثم الامر في المشتقات لا يكاد يجري
على من لم ادب فطنة لظهوره بالرجوع الى القاعدة الاشتقاق اما في غيره
فربما يثبت على الجماهير وبذلك ينوت كثير من حقايق الكتاب
والسنة فان اكثرها وارد على اصل اللفظة اذا تمهد ذلك نفس عليه
المجرد حقيقة عندهم اظهر صفات الكمال ولما كان الاظهار التوقي
اظهر انزاده واشهرها عند العامة شاع استعمال لفظ المجرى حتى
صار كانه حقيقة فيه مجاز في غيره مع انه يجب اصل الوضع اعلم بكل
الاظهار الفعلي اولى واعلم بهذا الاسم اليق واولي كاهوشان التوك
بالتشكيك انتهى وسئل الشريف عبد الملايكة بنطق المضمون بنظم
باللسان وتشكيله كالاشياء واحرج عن الطير والبهيمة والنايم
لمقد التصدي المعتبر ثم انه تعرف مما سلف ان المجرى واحد
انه مجرد لا يلائم على الانصاف بالكمال وبه جزم الشريف واورد
الرواي انا لا نسلم دالة لفظك على الانصاف لصوت مع كذب
الانصاف فلا يكون وصفا بالجميل بخلاف انت متصف ثم اجاب بان
التعظيم الباطن المتعدي يدل على اعتقاد كمال ما براه وهو يدرك
عننا على معنى انت متصف وبان يترك ذلك على صدور التوك
والتوك دال على الانصاف فهو دال على الانصاف انتهى تالك المصنوع
وما ذكره من ان الشخص لا يكتف بنفسه انما يبي في نحو صودت واحد
لا انت مجرد ذلك المجرى ونحوه مما لا يضمن دعوى اعتقاد المتكلم ثم انت
الاشكال من اصله انما يقبح انه لم يلاحظ معنى الامين فان لوصفا انصاف
الجسد والاشياء او اللين والكمال او الاجل ندلا لثمة على الكمال التام
في كمال التمام وقد اتينا على بيان اركان المجرى الخمسة على جهة الانصاف
والاختصار ولم يقع الا التتميم بايراد ما استتم من ان الجملة خبرية
او اشائية وجوزها الشريف فقال اخبار كاهوا صله او انشائية
وذلك لان الخبر بثبوت المجرى يستلزم الوصف بالجميل فاذا تحقق
باقي الاركان فهو مجرد وكلامه مشير الى ترجيح مطلق الخبرية

بالاصالة

بالاصالة وهو يعلو جمع منهم المولي حسن الرومي حيث قال ما محصوره وانما ترجيح
الاخبار بالاصالة مع ان قصد القائل احداث المجرى لان الاخبار بثبوت جميع
الحامد به هو عين المجرى كما ان توك انه واحد عين التوحيد انتهى وقد اختلف
العلامة البخاري في الانصاف لكونها خبرية مطلقا مولفا حادلا وروى من
زعم انها اشائية فقال الحق الذي لا يحيد عنها انها خبرية مطلقا وما نسبت
الى بعض الارهام من انها اشائية فعلى نقض ما تقتضيه الصناعة العربية
وخلاف ما عليه ساطين الضنون الادمية واستظهر على ذلك بامور يقول
ذكرها وردة الكمال بن الهمام فقال بالغ بعضهم في انكار كون المجرى به
اشياء مما يلزم عليه من انتفاء الانصاف بالجميل قبل من انما لم يورد
ان الاشياء يقارن معناه لفظه في الوجود قال ويبطل من قطع بين احدهما
ان المجرى ثابت قطعا قبل الحامد والآخرى انه لا يصاغ لفظ الخبر عن غيره
من متعلق اخباره اسم قطعا فلا يقال نقائل زيد له التيام قائم لولا كان
المجرى اخبارا محصنا لم يقل نقائل المجرى به حامدا وها باطلان فيبطل
ملزوما واللازم من المقارنة اي مقارنة معنى الانشائية لفظه انتفاء
وصف الواصف المسمى لا الانصاف وهذا لان المجرى اظهره الانصافات لا
يؤتى بها نعم يتراى لزوم كل خبر متشابه كان واصفا للواقع ومظهر
له وهو توكهم فان الحامد ما خود فيه فيه مع ذكر الواقع كونه على وجه
ابتداء التضمين وهذا ليس جزئيا هيئته المجرى فاختلقت الحقيقة ان الح
هنا كلامه والتوك بان جملة المجرى من صيغة الانشائية استوعا ارتكبت
بين الاخبار والاشياء كصيغة المفرد زينة المولي حسن بان تلك اخبارات
لثمة نقلها السمع الى الانشائية المصلية الاحكام والاثبات المنقلى في مثال
ما نحن فيه بلا ضرورة ممنوع فنقول البعض هو غير بعيد ناسي عن عدم
الاهتمام بتعريف المقام وبذلك يجرى الكلام على المجرى وكان في ذلك نقول
قد اهتمت في مقام التبيين واجملت في محل التبيين حيث عرّفنا المجرى
بانها لثمة بالجميل الى ولم تبين ان ذلك هو الذي يقرب المعنى ولم تقرب
فانطقا بقوا عليه من تعريفه عرفنا بان فعله ينسب عن تعظيم المنصم
فان توك لم اغفل عن ذهول بل لان جعلهم ذلك لثمة يا وذا عرفنا ان ثمة